

The Shift in the Regional Balance of Power after the 2023 Gaza:

A Reading in Political and Economic Interactions

* Khalifa Abdelhafiz Al-Ghannai 

Faculty of Ecomis and political Science, Ajdabiya University , Libya

khalifa.alghinay@uoa.edu.ly

*Corresponding Author: * Khalifa Abdelhafiz Al-Ghannai

Keyword

*Balance of power;
Al-Aqsa Flood, the Arab Regional Framework*

Abstract

The purpose of the study was to demonstrate the fundamental shifts in the regional power balances in the Middle East following the Al-Aqsa Flood events (October 2023 and thereafter). The research problem was manifested in an inquiry into how this confrontation served as a pivotal turning point in the political and realistic movements among local parties (Israel, the Arab axis, Iran) and international ones (America, China, Russia), relying on a reflective methodology and a systems analysis approach. The study clarified that the conflict resulted in a slight retreat in Israel's strategic and deterrent capabilities, and an actual halt in coordination channels, which indirectly confirmed the dominance of the Iranian axis and highlighted the effectiveness of non-state actors on the realistic level. The study speculated that the turmoil caused significant disruption in vital exchange routes (the Red Sea and the Suez Canal), necessitating a reassessment of geopolitical risks on energy markets and global exchanges. It also allowed greater opportunities for competing great powers to strengthen their influence. The study concluded that the local structure is heading towards greater divergence, compelling Arab states to reconsider their alliances and their security and financial trajectories .

Received : 28/08/2026

Accepted : 10/09/2026

DOI:

<https://doi.org/10.64943/jkc.2026.040312>

التحول في موازين القوى الإقليمية بعد حرب غزة 2023: قراءة في التفاعلات السياسية والاقتصادية

* خليفة عبد الحفيظ الغنائي 

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية (اجدابيا)، ليبيا

khalifa.alghinay@uoa.edu.ly

*الباحث المرسل:	* خليفة عبد الحفيظ الغنائي
الكلمة المفتاحية	الملخص
موازين القوى، طوفان الأقصى، الإطار الإقليمي العربي.	غاية البحث كانت تبين التحولات الأساسية في موازين السلطة الإقليمية في الشرق الأوسط عقب أحداث طوفان الأقصى (أكتوبر 2023 وما تلاها)، وتجلت معضلة البحث في استفسار عن الكيفية التي أيدت بها هذه المواجهة كنقطة تحول محورية على التحركات السياسية والواقعية بين الأطراف المحلية (إسرائيل، المحور العربي، إيران) والدولية (أمريكا، الصين، روسيا)، بالاعتماد على المنهج التأملي ومقاربة تحليل النظم، وأوضحت الدراسة أن النزاع قد أثمر عن تفهق يسير في المقدرة الاستراتيجية والردعية لإسرائيل، وإلى توقف فعلي لمسالك التنسيق، الأمر الذي أكد من سطوة المحور الإيراني بطريقة غير مباشرة وأبرز فاعلية العناصر الفاعلة من خارج الدول، على الصعيد الواقعي، وتكهنت الدراسة أن يكون الاضطراب قد أحدث تشويشاً كبيراً في مسارات التبادل الحيوية (البحر الأحمر وقناة السويس)، مما استدعى إعادة تقييم للمخاطر الجغرافية- السياسية على أسواق الطاقة والمبادلات الكونية، كما سمح لفرص أكبر للقوى العظمى المتصارعة لتدعيم نفوذها، وختمت الدراسة بأن البنية المحلية تتجه صوب تباعد أكبر يفرض على الدول العربية معاودة النظر في تحالفاتها ومسارها الأمني والمالي.
تاريخ الإستقبال: 2026/08/28	تاريخ القبول: 2026/09/10
DOI: https://doi.org/10.64943/jkc.2026.040312	

مقدمة Introduction

أحدثت الحرب على غزة في (أكتوبر 2023 وما تبعها) منعطفاً ضخماً، ليس فقط في مسار النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، بل في مجمل حسابات القوى والمنظومة الإقليمية في المشرق العربي. فقد تجاوزت آثار هذه المواجهة حدود الأراضي الفلسطينية لترمي بوطاتها على نقاط الشحن الكونية، وحركة التبادل التجاري الدولي عبر الممرات المائية الأساسية، وأعدت تنظيم حسابات التحالفات بين الجهات الإقليمية والدولية، إنَّ الأشهر التي تلت بدء هذا القتال أظهرت انقسامات أساسية في المسلّمات التي اعتمد عليها الاستقرار الإقليمي قبل عام 2023، خصوصاً فيما يتعلق بمسار التطبيع، وقدرة الأطراف الفاعلة من غير الدول على تحدي الكيانات الكبرى، وأهمية القضية الفلسطينية في المنظور الجيوسياسي للمنطقة وهذه المستجدات تتطلب تدقيقاً واسعاً لتقدير مدى استدامة هذه التحولات في المستقبل القريب، وتأثيرها على بناء النظام الإقليمي العربي، وهو ما يهدف إليه هذا البحث لتقديم رؤية شاملة لهذه التجاذبات السياسية والمادية المتشابكة، وتقييم التبدلات في توزيع الهيمنة والتأثير بين الأطراف الرئيسية، وهو ما حفز دراستنا تحت عنوان "التغيير في موازين القوى الإقليمية عقب عملية طوفان الأقصى: تحليل للتجاوبات السياسية والمعيشية".

الإطار النظري للبحث

مشكلة البحث Research Problem

تُحدّد إشكالية الدراسة في أنّ التأويلات المتداولة لموازين القوى في المشرق العربي قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023 كانت تستند إلى محورين رئيسيين: إنجاز درب التوافق وترك القضية الفلسطينية جانباً، والانسحاب البطيء للقوة الأمريكية وترك الميدان للقوى القطرية المتصارعة. غير أنّ عملية طوفان الأقصى برهنت أنّ هذه الافتراضات لم تكن صحيحة؛ فالمواجهة لم تُسفر فقط عن وقف مسار التطبيع، بل أطلقت توسعاً جغرافياً لم يسبق له مثيل في التداخلات الإقليمية (البحر الأحمر، لبنان، سهول العراق)، كاشفةً عن ضعف هذا التنظيم الإقليمي الراهن.

ويمكن التحدي في وجوب تعيين وتقدير هذا التغير في موازين القوى الجغرافية، وتقييم كيفية أعادت المعركة تحديد حدود النفوذ بين إسرائيل وإيران والدول العربية، وانعكاس هذا التحديد على مصالح القوى الكبرى (أمريكا والصين وروسيا) في المنطقة.

ويتمحور السؤال الأساسي حول: كيف ساهمت عملية طوفان الأقصى لعام 2023 في إعادة صياغة موازين القوى بالمنطقة وإعادة تنظيم أهم الأمور للجهات الفاعلة فيها؟
الأسئلة الفرعية:

1. كيف كان تأثير عملية طوفان الأقصى على المسار الاستراتيجي للتطبيع بين إسرائيل والدول العربية، وما هي الشروط المستجدة لاستمرار هذا المنهج أو إيقافه؟
2. ما حجم امتداد ساحات التوتر الإقليمية (اليمن، لبنان، العراق)، وماذا يترتب على ذلك بخصوص نفوذ إيران في المنطقة؟
3. كيف تجلّت الاضطرابات في البحر الأحمر ومضيق هرمز على ضمان الإمدادات في أسواق الطاقة الدولية، وما الأعباء المالية المترتبة على ذلك للدول المحلية؟
4. هل قادت الأزمة إلى تضالّ التأثير الأمريكي أم إلى تغيير مركزه، وما هي المبادرات التي استغلها كل من الصين وروسيا لتعزيز وجودهما؟
5. ما هي التوقعات المستقبلية لهيكلة الإطار الإقليمي العربي عقب عملية طوفان الأقصى؟

أهداف البحث Research Objectives

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق المقاصد التالية:

1. مراقبة وتوثيق التقلبات الجيوسياسية المباشرة وغير المباشرة التي نجمت عن عملية طوفان الأقصى على موازين القوى المحلية.
2. بحث تداعيات الحرب على مسار التقارب بين إسرائيل والدول الخليجية، وإيضاح المتطلبات الجديدة التي قد توجه هذا المسار لاحقاً.
3. تقييم التكاليف الاقتصادية لتصاعد المواجهة (وخاصة في البحر الأحمر) على طرق الإمداد الدولية وأسواق الطاقة والنقل، وتحديد المستفيدين والمتضررين وطنياً وعالمياً.
4. تحديد الأدوار المستجدة للقوى الكبرى (أمريكا، روسيا، الصين) في البنية الإقليمية المتغيرة، وتحليل استراتيجيات كل منها بعد الأزمة.

5. طرح تصورات مستقبلية محتملة لشكل المنظومة الإقليمية العربية ومفهوم الحماية الوطنية في ضوء هذه المستجدات.

6. استقصاء نتائج توجهات التجمعات المجاورة بعد الظرف الطارئ، مما يعزز إعادة تقييم نطاق نجاح العلاقات الثنائية الراهنة والمستقبلية.

أهمية البحث Research Significance

1. الجانب النظري:

تكمن القيمة المعرفية للدراسة في توظيف نظرية موازين القوى ونظرية التركيب الإقليمي لتطبيقها على مستجد "طارئ" وغير متوقع كأواخر عام 2023، ويقدم البحث إطاراً توضيحياً لتقصي كيفية تحول الترابط بين الجهات الفاعلة الأساسية (الدول) والكيانات غير الرسمية (مثل الحوثيين وحزب الله) في تشكيل توازن القوى، الأمر الذي يثري المؤلفات المرتبطة بالتغير في المنظومة الدولية عقب التحولات الجسام على الصعيد الإقليمي.

2. الجانب التطبيقي (الاستراتيجي):

يزود الباحثين والقائمين على صنع القرارات في الدول العربية والمؤسسات العالمية تقييماً واقعياً وصريحاً للمخاطر الأمنية والاعتبارات المالية المستحدثة، وخصوصاً ما يتعلق بأمن الممرات الملاحية.

فرضيات البحث Hypothesis

- أفضت عملية طوفان الأقصى (2023-2025) إلى تضعف ملحوظ في مقاييس القوى المعتادة لصالح جهات فاعلة لا تتبع للدول وقوى إقليمية معارضة لأسلوب التطبيق، مما أضعف محورية دور الولايات المتحدة وأعاد مكانة القضية الفلسطينية كشرط جوهري لتأمين أي استقرار إقليمي أو استئناف لمسارات التطبيق.

المنهجية Methodology

1. منهج تقييم القوى (Force Analysis Method): تطبيق مفهوم التجمع الجغرافي وتقدير التغيرات الهيكلية في تداخل الفاعلين (الدول، والقوى اللا حكومية) داخل التجمع. وعرض وتوثيق المستجدات السياسية والمالية للحرب وتداعياتها الجغرافية، وبحث تصريحات المسؤولين والمعطيات الرسمية للدول المنخرطة.
2. المنهج الأثري (Historical Method): إجراء تدقيق في الوقائع السابقة بطريقة منظمة لتقديم رواية للأحداث منذ انطلاق طوفان الأقصى 2023 حتى 2025م. كاستجابات القوى الكبرى (أمريكا، الصين، روسيا) تجاه المأزق، وتحليل تباين أسلوبها في تبديل تمركزاتها في المنطقة.

نطاق الدراسة

- نطاق موضوعي: ويتمثل في موضوع البحث "التحول في موازين القوى الإقليمية بعد حرب غزة 2023: قراءة في التفاعلات السياسية والاقتصادية".
- نطاق مكاني: غزة- مصر- دول الخليج- الدول العظمى (أمريكا، الصين، روسيا)
- نطاق زمني: 2023- 2025م

- الدراسات السابقة (Literature Review)

تتسم الدراسات السابقة المرتبطة بهذا الموضوع بـ ثدرتها نظراً لحدثة الأزمة، مع إمكانية جمعها تحت ثلاثة محاور أساسية:

أ. دراسات حول التطبيع والأمن الإقليمي:

دراسة مايكل (2024)، بعنوان: "خرق 'معيّار الثبات': تقييم نقدي لبديهيات الأمان الجهوي عقب اتفاقيات إبراهيم في ضوء صراع غزة"

ركّز البحث على تنفيذٍ حادٍ للتصورات الأمنية التي بُنيت عليها موانئق التقارب (اتفاقيات إبراهيم)، وهي التصورات التي افترضت أن تلك الموانئق ستؤسس لـ "أمن إقليمي موحد" دائم كان الأساس المنهجي لهذه التصورات يرتكز على "مقياس الاستقرار"؛ أي القدرة على فصل القضية الفلسطينية عن الترتيبات الأمنية والتعاون الإقليمي.

وأوضح بيكر في دراسته أن الاحتكاكات العنيفة التي أججها نزاع غزة (2023) أدت إلى خرق أساسي لهذا المقياس، فقد بيّن القتال أن المعضلات التي لم تُحسم، وبخاصة القضية الفلسطينية، لا يمكن فصلها عن خطط الأمن الإقليمي وقد أثمر هذا الخرق عن إعادة نظر في مركات الأمن القومي للدول التي سعت للتطبيع، وتعليق فعلي لبعض مسارات التعاون، وكشف عن هشاشة التحالفات الجديدة أمام الصدمات الجيوسياسية الكبرى.

ويُعد هذا البحث جوهرًا لدراستنا حول "التحول في موازين القوى" لأنه يقدّم الإطار النظري اللازم لنسف ادعاء الأمن الإقليمي المشترك الذي ساد سابقاً للقتال، ويدعم فرضية بحثنا الرئيسية بتوضيح كيف تسبب القتال في إضعاف المسلمات التي قامت عليها التوازنات الإقليمية السالفة، مما يمهد الطريق لتحليل التفاعلات السياسية والواقعية اللاحقة التي أسست لموازين قوى مستجدة.

دراسة وسام عامر (2024)

تناول البحث أثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في هدم الهيكل التعليمي، وانعكاسات ذلك على الشعب الفلسطيني، ولا سيما على حق التعلم بوصفه أحد أعمدة التصدي المجتمعي وسعى البحث لتحليل الكيفية التي غدا بها التعلم في غزة هدفاً مباشراً وغير مباشر للنزاع، وما نتج عن ذلك من تبعات بعيدة الأمد على النمو البشري والسكينة الاجتماعية.

واستند البحث إلى الأسلوب التحليلي النقدي، مُعتمدة على فرز المستندات والتقارير العالمية، ومعطيات الهيئات التعليمية الفلسطينية، بالإضافة إلى إفادات ميدانية ومحتوى المنظمات الحقوقية الدولية وركّز البحث على تقدير حجم الهالك الذي أصاب الكليات والمدارس، وتوقف سير العملية التعليمية، وتحويل المعاهد التعليمية إلى أماكن إيواء، وما تبع ذلك من تآكل المحيط التعليمي الآمن.

وخلص البحث إلى أن العدوان على غزة أفضى إلى جمود شبه كلي في مجال التعليم، وساهم في تعميق الفجوة التعليمية، وحرمان ألاف الدارسين من إتمام رحلتهم الدراسية، علاوة على التبعات النفسية والمجتمعية العميقة على الدارسين وأفراد الهيئة التدريسية، كما شدد البحث أن الأعتداء على التعليم لا يمكن فصله عن الإطار الأشمل للحرب، إذ يمثل وسيلة لإضعاف أسس المقاومة وإعادة إنتاج التبعية.

وختم البحث بأن تداعيات العدوان على قطاع غزة تتجاوز الخسائر المادية لتشمل إتلاف الثروة البشرية، محدّرة من أن استمرار هذا الوضع سيُفضي إلى نتائج وخيمة على مستقبل الشعب الفلسطيني، ويُضعف حظوظ الشفاء وإعادة البناء في المدى المديد.

دراسة جون دياس (2023) حول حرب غزة وتداعياتها على موازين القوى في النظام الدولي

تناول بحث جون دياس نزاع غزة 2023 بوصفه لحظة فارقة لتحولات أعمق في هيكل المنظومة الدولية، لا مجرد اشتباك محلي ضيق ويهدف البحث إلى تقييم كيفية انعكاس النزاع على موازين القوة العالمية، وعلى أساليب السلوك السياسي للقوى العظمى في ظل الانتقال من القطبية الأحادية إلى نظام عالمي يتصف بتعددية الأقطاب غير المستقرة.

واستند البحث على المنهج الاستقصائي- البنيوي، مع استخدام أدوات التقييم الجيوسياسي وتحليل التعبير السياسي، من خلال متابعة مواقف القوى الكبرى (أمريكا، روسيا، الصين، والاتحاد الأوروبي) تجاه النزاع، ورصد مسارات التصويت في الهيئات الدولية، خاصة مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى تحليل التبادلات الإعلامية والدبلوماسية المرافقة للصراع.

وخلص البحث إلى جملة من النتائج الأساسية، من أهمها أن نزاع غزة 2023 أظهر تراجع المقدرة الأمريكية على فرض إجماع دولي بشأن إدارة المشكلات، في مقابل بروز أدوار موازنة من جانب قوى دولية كروسيا والصين، اللتين استغلتا النزاع لتدعيم خطابهما المناهض للسيطرة الغربية، كما بيّن البحث أن التصدع داخل المعسكر الغربي ذاته، تحديداً بين الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، يُعبر عن أزمة في وحدة المبادئ والمصالح ضمن النظام الليبرالي العالمي.

وأكد دياس أن النزاع ساهم في إعادة تسييس قضايا الشرعية الدولية وحقوق الإنسان، حيث باتت تُستغل بشكل مُتّخِز ضمن صراع الروايات بين القوى العظمى، الأمر الذي أوهن من مصداقية النظام الدولي المُرتكز على القواعد، كما انتهى البحث إلى أن تبعات نزاع غزة تجاوزت النطاق العسكري، لتؤثر في توجهات التحالفات الدولية، وتدفع نحو مزيد من الانقسام السياسي، بما يُعزز ملامح نظام دولي مُرحلي يتسم بالغموض والسيولة الاستراتيجية.

ويكتسب هذه البحث أهميته من كونه يصل بين الاشتباك المحلي في غزة والتحولات البنيوية في المنظومة الدولية، بما يُؤقّر إطاراً استقصائياً يمكن الاعتماد عليه في فهم تحركات القوة العالمية في مرحلة ما بعد القطبية الأحادية.

ب. دراسات حول القوى غير الحكومية

دراسة يوسف (2024)، بعنوان: "تحدي القوى من غير الدول للأمن الجيواقتصادي العالمي: تقييم نقدي للتأثير الاقتصادي لحزب الله والحوثيين بعد حرب غزة.

ركزت بعض الأبحاث السابقة قبل عام 2023 على تقييم قدرة الجهات غير الرسمية، كـ "حزب الله" و"الحوثيين"، بأنها ذات تأثير ضعيف ومحصور ضمن المجال الأمني المحلي، ولم تتوقع مقدرتها على التأثير الصريح والفسيح على التجارة الكونية.

على النقيض، أوضحت الدراسة كيف أفضت التفاعلات الناجمة عن حرب غزة إلى تعزيز المقدرة التكتيكية لهذه الكيانات، خاصة في تفويض مسارات الملاحة العالمية الجوهرية (كالبحر الأحمر والمنافذ المائية)، وتبحث الفرضية أن التحركات التي بدأت بها هذه الجماعات (مثل الهجمات على النقل البحري) أثبتت نجاحها في إخلال مسارات الإمداد ورفع تكاليف التأمين والشحن بطريقة غير مسبوقة، ما أحدث تذبذباً جيواقتصادياً لم تستوعبه المفاهيم النظرية البالية التي قللت من حجم نفوذها المالي.

وتدعم هذه الدراسة الفكرة المحورية المتعلقة بتغير موازين القوى من زاوية مالية غير مألوفة، تبرهن الدراسة أن النزاع أوجد أوضاعاً عززت من قوة التفاوض والأثر الاقتصادي العالمي للجهات الفاعلة الإقليمية من خارج الدول، وهو تغيير جوهري يجب أن يتبناه البحث الراهن لتفحص التحركات المالية بعد الحرب.

ج. دراسات حول التنافس الدولي في الشرق الأوسط

دراسة عادل (2024)، بعنوان: "تحول أدوات القوة في الشرق الأوسط: من الجيواقتصاد إلى الجيوش الأمنية بعد حرب غزة"،

ركزت بعض الأبحاث السابقة قبل عام 2023 على فحص التنافس بين القوى الكبرى (أمريكا، والصين، وروسيا) في الشرق الأوسط من زاوية اقتصاد دولي، إذ كانت وسائل الهيمنة الأساسية هي الاستثمار والتجارة والمبادرات التنموية (مثل الحزام والطريق).

على النقيض، تناولت دراسة عادل كيف أحدث صراع غزة تحولاً محورياً في وسائل هذا التنافس، وتؤكد الدراسة أن حالة الاضطراب الأمني الناجمة عن الحرب دفعت القوى العظمى إلى تصعيد وإحياء الوسائل العسكرية والأمنية كأولوية قصوى، وأبانت الدراسة أن التواجد العسكري البحري المتصاعد، والتدخل المباشر في تسوية النزاعات، وتكثيف المبيعات العسكرية والتحالفات الدفاعية أصبحت الآن أكثر وزناً من المبادرات الاقتصادية البحتة في سباق بسط النفوذ على المنطقة.

وسانددت هذه الدراسة فرضية البحث الخاصة بحدوث إزاحة في موازين القوى المحلية عبر تحديد الآليات المتحولة لنفوذ القوى الدولية، تُعتبر الدراسة جوهرية لتناول كيفية انتقال التنافس من الانشغال بالوسائل الاقتصادية إلى الأدوات الأمنية والعسكرية بعد الحرب، وهو ما يشكل مرتكزاً أساسياً في تحليل التفاعلات الاستراتيجية والمالية للبحث الحالي.

دراسة نهاد (2023)

تناول البحث تحوّل موازين القوى في الشرق الأوسط في ضوء المستجدات الجيوسياسية المتسارعة، مع إبراز تبعات النزاع على قطاع غزة كونه محفزاً لإعادة توزيع القدرة والهيمنة الإقليمية، وسعى البحث إلى فحص مدى وطأة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وتحديدًا حرب غزة، في إضعاف بعض الأقطاب الإقليمية المعهودة، في مقابل بروز أدوار نشطة لأقطاب إقليمية ودولية أخرى.

استخدم البحث المنهج التحليلي الاستقصائي، المعزز بالتدقيق الجيوسياسي، عبر تدارس توجهات القوى الإقليمية الكبرى (مثل إيران، تركيا، إسرائيل، ودول الخليج العربي)، إضافة إلى متابعة مهام القوى الدولية البارزة في الحيز الجغرافي، كما تفحصت الأبحاث التبدلات في التكتلات السياسية والقتالية، وانعكاساتها على مقاييس الزجر والتكافؤ الاستراتيجي في المشرق.

واستنتج البحث أن حرب غزة ساعدت في إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية، إذ كشفت عن تضالٍ أثر بعض أساليب الردع المألوفة، وصعود جهات غير حكومية بات لها بصمة واضحة في ميزان القوة، كما نوهت النتائج إلى أن المنطقة تتجه صوب وضع من السيولة الاستراتيجية والاضطراب الأساسي، في ظل تباين المصالح الإقليمية والدولية، وتراجع مقدرة الإطار الإقليمي العربي على مقاربة الملفات العالقة بصورة جماعية.

وأيد البحث أن تغيير موازين القوى في الشرق الأوسط لا يقتصر على المقومات العسكرية، بل يتأثر أيضاً بالجوانب السياسية والمادية والإعلامية، وهو ما يجعل التنافسات الإقليمية، وأهمها حرب غزة، عاملاً محورياً في إعادة تخطيط خريطة السيطرة في المنطقة.

دراسة عماد (2023)

تناولت الدراسة التغيرات السياسية والاستراتيجية في الشرق الأوسط عقب معركة غزة، باعتبارها واقعة جوهرية أعادت تصميم أساليب التفاعل بين بلدان المنطقة، وألزمت متغيرات جديدة على موازين النفوذ والتحالفات في الحيز الجغرافي، واستهدفت الدراسة استقصاء وقع المعركة في غزة على هيكل المنظومة الإقليمية لوسط آسيا، ومدى تجليها على وظائف الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية.

وظّفت الدراسة المنهج الاستقصائي-السياسي، مع استخدام أدوات النظر الجيوسياسي وتقييم العلاقات البينية، عبر مراقبة مواقف القوى الإقليمية الأساسية، كإيران وتركيا وإسرائيل والدول العربية، بجانب متابعة أدوار القوى العالمية المؤثرة في مسار التنافس، كما ركزت الدراسة على تمحيص التبدلات في أشكال التكتلات، وتغيير متطلبات الأمن الإقليمي إثر اندلاع المعركة.

وخلصت الدراسة إلى أن معركة غزة ساهمت في تكثيف حالة الانقسام الإقليمي، وأوهنت احتمالات الرسوخ في الشرق الأوسط، مع ظهور أدوار متصاعدة لبعض الجهات غير الحكومية في التأثير على موازين القوة، كما

نوهت النتائج إلى أن المعركة بيّنت سقوط الترتيبات الإقليمية السائدة، وشجّعت توجّه المنطقة نحو طور من إعادة التشكيل السياسي والاجتماعي في ظل انخفاض فاعلية الهياكل المألوفة لإدارة الخلاف.

وختمت الدراسة بأن التبدلات في الشرق الأوسط بعد معركة غزة لا تقتصر على الجانب العسكري، بل تتوسع لتشمل الجوانب السياسية والدبلوماسية والحمائية، بما يعكس انتقال الإقليم إلى عصر جديد يتميز بزيادة مستوى الغموض وتنوع بؤر النفوذ.

ج. دراسات حول التنافس الدولي في بلاد المشرق العربي:

دراسة القرني (2024)، عنوان: "تغيّر وسائل الضغط في الشرق الأوسط: من الاقتصاد الجغرافي إلى القوات العسكرية بعد صراع غزة"،.

ركزت بعض الأبحاث السابقة قبل عام 2023 على تحليل التعارض بين القوى العظمى (أمريكا، والصين، وروسيا) في المشرق العربي من منظور جغرافي اقتصادي، حيث كانت سبل التأثير الرئيسية هي الاستثمارات، والتبادلات التجارية، ومبادرات الإعمار (كالزمام والطريق).

في المقابل، تناول بحث القرني كيف أدت حرب غزة إلى إحداث تغيير أساسي في أدوات هذا التنافس، ويشدد البحث على أن حالة القلاقل الأمنية الناتجة عن الحرب دفعت القوى العظمى إلى تقوية وإيقاظ السبل العسكرية والقتالية كأولوية قصوى، وبيّنت الدراسة أن التوسع البحري الحربي المتزايد، والتدخل المباشر في حل النزاعات، وتركيز المبيعات العسكرية والتحالفات الدفاعية أصبحت الآن أكثر بروزاً من المبادرات الاقتصادية البحتة في مسعى لترسيخ النفوذ في المنطقة.

وأيد البحث الفرضية البحثية المتعلقة بحدوث انتقال في توازنات النفوذ المحلية عبر تحديد المسارات المتغيرة لتأثير الدول العالمية، ويعتبر البحث مهماً لمناقشة كيفية انتقال التحدي من التركيز على السبل المادية إلى السبل الدفاعية والقتالية إثر الحرب، وهو ما يمثل نقطة محورية في تقييم العلاقات السياسية والمالية لعملك البحثي.

وشهد المجال الإقليمي عقب حرب غزة تحولات بارزة في موازين القوى بين الدول والأطراف المؤثرة في الشرق الأوسط. فالنزاع لم يقتصر أثره على الجانب الإنساني والسياسي في الأراضي الفلسطينية وحسب، بل ساهم في إعادة صياغة التكتلات الاستراتيجية، وأثر على سطوة القوى الإقليمية المعتادة والقوى الجديدة الظاهرة، هذا الصراع كشف عن ديناميكيات مستجدة في العلاقات الإقليمية، وسلط الضوء على الدور المتصاعد للدبلوماسية الإقليمية والعالمية في إدارة الخلافات، مما جعل كفتي الميزان تتحركان بشكل قد يبديل هيئة المسارات الإقليمية في المستقبل القريب، وهو ما تشرحه بعض النظريات وهي:

أ. **نظرية توازن القوى (Balance of Power Theory):** تُستخدم تلك النظرية لقياس كيف أحدث النزاع توزيعاً مختلفاً للقوة والنفوذ، وليبيان ما إذا كان النظام قد اتجه نحو الثبات (بظهور قوى كبح مستحدثة) أو عدم الثبات (بوهن قدرة الأطراف التقليدية على الضبط).

ب. **نظرية البنية الجغرافية (Regional System Theory):** يُوظف هذا الأسلوب لتحديد حجم تأثير الصدمة على هيكل البنية العربية الإقليمية؛ هل أدت إلى تشردم (Fragmentation) بظهور توجهات مختلفة، أم حفزت نحو إعادة تموضع (Realignment) وإعادة بناء البنية على أسس مبتكرة؟

ويمكن دراسة البحث عبر خمسة محاور أساسية هي:

المحور الأول: منشأ الأزمة وإعادة تحديد ميدان المواجهة

1.1. فترة ما قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023: موازين القوى المتأرجحة (التقارب مقابل التكتل الإيراني)

شهد الإطار الإقليمي لـ "الشرق الأوسط" قبل وقائع أكتوبر 2023 مسارين مختلفين، شكلاً أساساً لوضع من توازنات القوى المزعجة المسار الأول، وهو مسار التقارب، تجسد في "اتفاقيات إبراهيم" التي قادتها الولايات المتحدة، بهدف تهميش القضية الفلسطينية وصياغة تحالف أمني ومعيشي إقليمي يركز على مجابهة إيران، كان هذا المسار يرمي إلى إعادة هيكلة الأمن الإقليمي بطريقة تضمن تفوق إسرائيل عبر إشراكها في المنطقة ماليًا وسياسيًا. (L.G. F.2024)

وفي المقابل، كان هناك التكتل الإيراني (الذي يُشار إليه أحياناً بـ "عمود الصمود")، يمثل مساراً ثانياً لهذا الجانب، الذي يضم هيئات غير حكومية مثل "حزب الله" في لبنان وحركة "حماس" في غزة والفصائل المدعومة من إيران في العراق واليمن، كان يعمل على مقاومة النفوذ الإسرائيلي الأمريكي وعرقلة عجلة التقارب (Hussein, 2023) كان الثبات بين هذين المركزين ضعيفاً، حيث كان الاهتمام منصباً على خلافات محدودة وحروب بالوكالة، مع تغافل مقصود للجذور العميقة المتعلقة بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، هذا التجاهل هو ما أوجد البيئة المناسبة للانفجار الذي حدث في حرب غزة أكتوبر 2023.

1.2 تداعيات الحرب على الأوضاع المحلية الإسرائيلية والفلسطينية:

أحدث الاشتباك في غزة تحولاً جذرياً في المشهد الداخلي لكلا الجانبين على المستوى الإسرائيلي، نتج عنه كلفة تقديرية وسياسية ثقيلة (Posen, Barry R, 2024) فقد اهتز مفهوم الردع والأمان التام الذي كانت تعتمد عليه إسرائيل لعقود، مما أثار تساؤلات محورية حول خلل المخابرات والقيادة العسكرية والمدنية سياسياً، قاد القتال إلى تفرقة داخلية كبرى، ومخاوف عميقة في قدرة الفريق الحاكم على إنجاز الأهداف المعلنة، وتنامي الانعزال العالمي، مما أضر بمكانتها التقديرية الإقليمية والدولية.

أما على المستوى الفلسطيني، فكانت التكلفة البشرية والمدنية باهظة وغير مسبقة سياسياً، فقد أعادت المعركة القضية الفلسطينية إلى واجهة الاهتمامات الدولية بعد حقبة من التجاهل (Sayigh, Yezid. 2024) لكنها في ذات الوقت رسخت الانقسام الداخلي (بين الإدارة الفلسطينية و"حماس") وأعادت طرح فرضيات مرحلة ما بعد النزاع للمنطقة برمتها، تقديرياً، أفضى القتال إلى حوار حول مصير النضال المسلح مقارنة بالضرورة لتسوية سياسية جامعة، لكنها نمت التأييد الجماهيري لأطراف المقاومة في مواجهة الضعف السياسي للسلطة الفلسطينية.

1.3 مبدأ "تضافر الساعات": تدقيق انتشار نطاق الصدام ليشمل لبنان، واليمن (البحر الأحمر، والعراق)

مع انطلاق الحرب، دَخَلَ النطاق في مرحلة وصفها بعض الخبراء الاقتصاديين بـ "تضافر الساعات"، وهي فرضية مفادها أن الرد على نزاع كبير مع إسرائيل لن يقتصر نطاقه الجغرافي، بل سيشتمل على مشاركة من قبل أنصار المحور الإيراني في دول متفرقة (Levitt, Matthew, 2023) هذا الامتداد أفضى إلى تحول أساسي في مفهوم الاستقرار الوطني:

■ **لبنان (حزب الله):** محاولة إيرانية لفتح ميدان في الجنوب لمناهضة إسرائيل وإبعادها عن غزة، مما أوجد حالة دائمة من القلق على الحدود الشمالية.

وقد اضطلع حزب الله بمهمة رئيسية في سياق حرب غزة 2023 بوصفه كياناً غير حكومي قادراً على التأثير في توازنات النفوذ الإقليمية دون الدخول في حرب شاملة، فقد اعتمد الكيان منهجية التصعيد المدروس عبر فتح ساحة محدودة على الحدود اللبنانية- الإسرائيلية، ما ساهم في اتساع مدى النزاع وتثبيت صيغة ردع جديدة أربكت التقديرات العسكرية الإسرائيلية، وألزمت تل أبيب بتوزيع عدتها العسكرية بين ميادين متعددة، ويأتي هذا الدور في إطار تبدلات أشمل في معادلة القوة الإقليمية، حيث باتت الفواعل غير التابعة للدول مكوناً من حزم ردع غير تقليدية تساندها قوى إقليمية، وهو ما قلص من قدرة القوى العظمى على الضبط الكلي لمسار الصراع.

واكتسب دور حزب الله بُعدًا تخطيطيًا إضافيًا بالنظر إلى قرب ساحة عمله من البحر المتوسط وشرق المتوسط، الذي يعتبر من أهم أقاليم الموارد الحيوية الناشئة، سواء من حيث مكامن الغاز أو مسارات عبورها إلى أوروبا، وقد أفضت حالة التوتر وعدم الانتظام الناتجة عن تحركات الحزب إلى ازدياد المحاذير السياسية المرتبطة باستغلال وإيصال موارد الطاقة في المنطقة، ورفعت من تكاليف التأمين والنقل، ما انعكس بشكل غير مباشر على استدامة الطاقة الأوروبية وبذلك، تجاوز أثر حزب الله المجال العسكري المباشر، ليغدو محرك ضغط جيوسياسي في ميزان الطاقة، مساهمًا في ربط حرب غزة بتبدلات أوسع في موازين النفوذ الدولية المتعلقة بأمن الطاقة في شرق المتوسط.

■ **اليمن (الحوثيون):** يسعى إيراني ليكون التورط أكثر جلاءً اقتصاديًا، حيث نالت جماعة الحوثيون من حركة الملاحة في بحر الأحمر، مُحدثَةً اضطرابًا عظيمًا في التجارة العالمية، وتحويل وجهة البواخر بعيدًا عن قناة السويس، هذا التورط لم يكن فقط إسنادًا لغزة، بل كان كذلك إظهارًا لمقدرة كيانات لا حكومية على النفوذ في الثبات الاقتصادي العالمي.

وقد مثلت تحركات تنظيم الحوثيين خلال عملية طوفان الأقصى لعام 2023 تقدُّمًا ملحوظًا في توسعة ميدان النزاع نحو الشق البحري-الاقتصادي، حيث تمكّن التنظيم من صيرورة البحر الأحمر ومضيق باب المندب إلى ساحة ضغط محورية تمس المصالح الأساسية للقوى الدولية، فمن خلال استهداف السفن التجارية وناقلات الطاقة، ربط الحوثيون الحرب في غزة بسلامة الملاحة الدولية، ما أفضى إلى ارتباك إمداد البضائع، وتحويل مسارات البواخر بعيدًا عن قناة السويس، وزيادة أعباء النقل والتأمين، وهو ما أثر بشكل مباشر على تزويد النفط والغاز وشبكات الإمداد الكونية.

ويُبدى هذا الدور تزايد مكنة الفاعلين من خارج الدول على التأثير في أمان الطاقة العالمي، مستغلين التحول في موازين القوى الدولية وانحسار المقدرة الغربية على فرض السكون في الممرات البحرية الحيوية. (Council on Foreign Relations (CFR).2024

كما كشفت تصرّفات الحوثيين أن البحر الأحمر لم يعد مجرد مسار تجاري، بل صار أداة جيوسياسية في تضارب النفوذ الإقليمي والدولي، حيث تُستعمل الاعتداءات البحرية كورقة مساومة تفاوضية ورسالة سياسية تتخطى الإطار اليمني وبذلك، ساهمت تحركات الحوثيين في تعميق ضعف أمن الطاقة، وربطت تبعات حرب غزة 2023 مباشرة بأحد أهم شرابيين التبادل والطاقة في العالم.

■ **العراق وإيران:** وقع التعدي على المواقع الأمريكية من قبل فصائل الصمود المدعومة من طهران، الأمر الذي رفع من التحديات الجوهرية للقوات الأمريكية بالمنطقة.

وقد بيّنت هذه التطورات أن أي خلاف قادم بالمنطقة لن يقتصر على المواجهة الثنائية (إسرائيل/كيان فلسطيني)، بل سيتحول إلى اشتباك قاري متعدد الاتجاهات، مما يجعل الاستقرار الإقليمي تصورًا مترابطًا ومعضلاً بدرجة لم يسبق لها مثيل.

وخلاصة القول، نستنتج من هذا المحور أن الحرب في غزة لم تكن حدثًا مفاجئًا، بل كانت نتيجة لا مفر منها لاهتزاز موازين النفوذ قبل أكتوبر 2023، التي اعتمدت على وهم إمكانية تهميش القضية الفلسطينية عبر درب التسوية كما أبرزت الكلفة التقريبية الباهظة على إسرائيل، فضلاً عن تفعيل مبدأ "تضافر الساحات" بواسطة الوكلاء، أن القضية الفلسطينية هي الركيزة المحورية التي تعيد تشكيل الاستقرار الإقليمي فقد تغير النزاع من ثنائي (إسرائيلي-فلسطيني) إلى صراع متعدد المسارات، ما عزز مفهوم الاستقرار المتداخل والمعقد الذي يصعب تدبيره دون معالجة الجذور.

2.3. دور الدول العربية والإسلامية في نزاع غزة 2023م

غالبية الدول العربية والإسلامية اضطلعت بدور سياسي ودبلوماسي وإغاثي، مع تفاوت في حجم المساندة المباشرة للفلسطينيين، الدول التي لها صلات مباشرة مع إسرائيل (مثل السعودية والإمارات) انصب تركيزها على المساعي الدبلوماسية والإمدادات الإنسانية، في حين ساندت دول كإيران وتركيا التنظيمات دعماً معنوياً وعسكرياً، جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي سعت لتوحيد الموقف وزيادة الحث الدولي لوقف التوتر.. دور الدول العربية والإسلامية في نزاع غزة 2023م.

1.2.3 الدول العربية

- **مصر:** اضطلعت مصر بدور الجسر التقليدي بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية. سعت مصر لكبح التصعيد عبر التباحث حول وقف لإطلاق النار بين الطرفين وقدمت ضروريات إنقاذية لغزة عبر نقاط عبورها، تشمل المأكّل والوقود والمؤن العلاجية.
- **قطر:** أسندت التنظيمات الفلسطينية مادياً، خاصة في غزة، لتهدئة الوضع الإنساني، قامت قطر بمهمة الوساطة لتخفيف الاحتقان، وكانت تبقي اتصالاتها مع التنظيمات وإسرائيل على حد سواء، وقدمت عوناً إنسانياً وإعادة بناء للمناطق المنهارة عقب التفاقم.
- **السعودية والإمارات:** عيّرتا عن شجب الاعتداءات الإسرائيلية، وطالبتا بوقف التصعيد، قدّمتا عوناً مادياً وإغاثياً للفلسطينيين، مع التشديد على مساندة المدنيين والمنشآت، وقامتا بدور سياسي عبر المسارات العالمية للحيلولة دون تصاعد النزاع.
- **الأردن:** دعا الملك عبد الله إلى صون الفلسطينيين ووقف المخالفات، وظّف الأردن نفوذه الحزبي ضمن جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي لتوحيد الموقف ضد تفاقم الأمور، وساند الأردن مساعي الأمم المتحدة لإيصال الإمدادات الإغاثية.
- **لبنان والعراق:** لبنان استقبل فعاليات تضامن مع غزة، لا سيما عبر القوى الشعبية والفصائل الفلسطينية المقيمة بداخله، والعراق نظّم مظاهرات مساندة للفلسطينيين وشارك في التصريحات الرسمية المستنكرة للاعتداءات الإسرائيلية.

2.2.3 الدول الإسلامية غير العربية

- **تركيا:** استنكرت تركيا الاعتداء الإسرائيلي بقوة، دعت الهيئة الدولية للتدخل لرعاية المدنيين. وأرست إمدادات إغاثية مباشرة نحو غزة.
- **إيران:** أزرت الفصائل المقاتلة في غزة تأييداً ودعماً عسكرياً، لاسيما حركة حماس، وتوعدت بردود إقليمية على الغارات الإسرائيلية.
- **باكستان وماليزيا:** بعثت حكوماتهما تصريحات تأزر راسخة مع الفلسطينيين، ونظمت مسيرات ضخمة بداخل بلدانها وساندت المساعي الدبلوماسية العالمية لإنهاء التصعيد.

3.2.3 دور الهيئات العربية والإسلامية

- **جامعة الدول العربية:** أجرت لقاءات استثنائية لإدانة الاعتداءات الإسرائيلية، طالبت بتحريك دولي فوري لنصرة المواطنين الفلسطينيين، وحثت على مساندة مساعي الإغاثة البشرية.
- **منظمة التعاون الإسلامي:** استنكرت بقوة الاعتداء الإسرائيلي على غزة، نادى المجتمع العالمي لمساءلة إسرائيل عن التجاوزات، وأصدرت تصريحات تضامن وطالبت بتوفير إمدادات فورية للمكوبين.

المحور الثاني: التفاعلات السياسية في الإطار العربي

2.1 مصير التطبيع: تقييم تريث أو إلغاء توجهات التطبيع (خصوصاً مع السعودية)

تمثل الحرب في غزة نقطة تحول مفصلية أوقفت، أو على الأقل أبطأت، المسار المتسارع للمصالحة العربية مع إسرائيل الذي بلغ أوجه باتفاقيات أبراهام (محمد عبد القادر، 2024) إذ كانت المملكة العربية السعودية هي الأمل الاستراتيجي الأبرز للمسار الأمريكي- الإسرائيلي، وكانت المداولات لإنهاء الملف النووي الإيراني مقابل ضمانات عسكرية أمريكية وتوافق سعودي- إسرائيلي قد بلغت فصلاً متقدماً، غير أن إطلاق عملية طوفان الأقصى وما تلاها من تحركات عسكرية إسرائيلية كبرى، أحدثت هزة شعبية ورسمية في المنطقة، الأمر الذي جعل المضي قدماً في أية خطوة للمصالحات أمراً صعب التحقيق في المدى الآجل. (نورة الحربي، 2024)

وعلى الصعيد السياسي، اضطرت الدول العربية المتصالحة إلى تبني اتجاهات أكثر حذراً وأقل شفافية في تعاملها مع كيان إسرائيل، بينما أكدت الدولة السعودية مراراً أن أية تطورات في العلائق سترتبط ارتباطاً وثيقاً بإنشاء درب موثوق للدولة الفلسطينية وتسوية للقضية، وهو ما يشكل تراجعاً عن مناهج سابقة كانت تميل إلى فصل المسار المالي- الأمني عن المسار الفلسطيني وعليه، يمكن الزعم إن اتجاه المصالحة قد دخل مرحلة الإيقاف التكتيكي، حيث أصبح الكلفة السياسية والشعبية للمصالحات أعلى بكثير مما يمكن أن تتحمله أي إدارة عربية.

2.2 إعادة هيكلة الجبهة العربية: (مصر، قطر، السعودية، الإمارات)

أظهر النزاع في غزة حالة من التشتت الكامن داخل الإطار الإقليمي العربي، إذ اختلفت المواقف بين ثلاث مجموعات رئيسية (أحمد الخالدي، 2023)

- **دول التهدئة والمواقف المتوازنة (مصر وقطر):** قامت مصر بدور محوري كطرف أمني لضبط الحدود والوساطة لإنهاء التصعيد وإيصال المساعدات، في حين تألقت دولة قطر كوسيط دبلوماسي بارز في ملف مفاوضات الرهائن، اتسمت توجهات هاتين الدولتين بمحاولة التوفيق بين الضغط الجماهيري، وواجب إدارة الظرف الإنساني، وإبقاء قنوات اتصال مفتوحة مع كافة الأطراف الإقليمية والدولية.
- **دول التقارب والتحفظ (الإمارات):** تميز موقف هذه الدول بالدبلوماسية الحذرة، حيث استنكرت الإجراءات الإسرائيليةية في المحافل الدولية (كمجلس الأمن) ولكنها واصلت تعاملاتها الأمنية والاقتصادية غير المعلنة نسبياً، مع التركيز على الإمدادات الإغاثية لتفادي ردود الفعل الشعبية. (مركز الإمارات للسياسات (EPC)، 2024)
- **القوى الإقليمية الأساسية (السعودية):** تبنت السعودية منحىً أبرز مناهضاً للتحركات العسكرية، وعملت على تنشيط الدور السياسي لمنظمة التعاون الإسلامي والجامعة العربية، مُشددة على لزوم الوقف الفوري لإطلاق النار، وهو ما يمثل عودة نسبية للقيادة السياسية في القضية الفلسطينية بعد حقبة من الانشغال بالشؤون الداخلية ورؤية 2030.

أفضت هذه الاختلافات إلى إعادة تنظيم للمحاور الجزئية، حيث وجدت دول الرفض والمساندة نفسها في خندق سياسي واحد، في مواجهة دول التوفيق التي تعمل كصلة وصل.

2.3 تعزيز الهيمنة الإيرانية غير المباشرة: تقدير لمدى نجاح إيران في توظيف ممثلها لفرض مبادئ مواجهة جديدة في المنطقة

لقد دلت عملية طوفان الأقصى على أن السلطة الإيرانية في المنطقة، المتمثلة في شبكة من الجهات المؤثرة (التنظيمات غير الحكومية)، تُعد من العوامل الجوهرية في موازين القوى المستجدة، نجحت إيران في بلوغ غايتين استراتيجيتين دون الدخول في صراع مباشر (محمد فرحات، 2024، 45)

1. الحرب بالوكالة: استخدام ممثليها (لا سيما حزب الله في الشمال والحوثيون في الجنوب) لفتح مسارات ضغط متعددة (مبدأ "توحيد الجبهات")، الأمر الذي منع إسرائيل من تركيز كامل قدراتها في غزة، هذا الاستغلال الناجح للوكلاء فرض ضوابط مواجهة مُعدلة وأبرز مقدرة إيران على التأثير على الاستقرار الإقليمي والدولي دون تحميل العواقب المباشرة.

2. التشكيك في السيطرة الأمريكية: الطعن في التواجد العسكري الأمريكي ومصالح أنصاره في المنطقة، لا سيما عبر اعتداءات الحوثيين على الملاحة في البحر الأحمر، التي ألزمت أمريكا ومسانديها على تشكيل كتلتات عسكرية بحرية لحماية المقاصد التجارية، هذا التشكيك قوى السردية الإيرانية حول قلة مقدرة أمريكا على صون مصالح وكلائها. (معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (CIHRS)، 2024)

بشكل عام، يمكن تقدير أن التأثير الإيراني غير المباشر قد تعاضم على حساب قوة إسرائيل وأمريكا الموازية في المنطقة، مما يخلق صعوبات جديدة أمام الثبات الإقليمي.

وختاماً، آلت المسألة إلى أن التجاذبات السياسية العربية عقب الحرب انصبّت حول تجميد التقارب الاستراتيجي وإعادة تثبيت القضية الفلسطينية كشرط سياسي لا يمكن تجاهله لأي تعاملات قادمة، وقد أبرزت الحرب تفرقاً خفياً ضمن الإطار العربي، حيث اختلفت الأدوار بين الوساطة (مصر وقطر) والتحفّظ السياسي (الإمارات) والرجوع الجزئي للقيادة السياسية (السعودية) والأهم، أن الحرب ضاعفت النفوذ الإيراني غير المباشر، إذ وفقت إيران في استعمال وكلائها لفرض أطر مواجهة جديدة والطعن في السيطرة الأمريكية دون كلفة الانخراط الصريح.

المحور الثالث: التبعات الاقتصادية والجيوسياسية على أسواق الطاقة والتجارة

تُعتبر عملية طوفان الأقصى (2023-2025) بمثابة نكسة جيوسياسية مزدوجة أحدثت تأثيراً كبيراً في الاستقرار الاقتصادي العالمي، حيث تجاوزت النتائج حدود النزاع المباشر لتصيب جوهر شبكات الإمداد الدولية، مبرزة هشاشة الاعتماد العالمي على ممرات بحرية محددة وضرورة إعادة تقييم المخاطر في أسواق الطاقة، وقد أفضى هذا التحول إلى تبديل في أوزان القوى المالية، إذ غدت الدول الإقليمية القادرة على حماية الممرات أو تهديدها عاملاً لا يمكن تجاهله.

1.3 اضطراب الممرات المائية الحيوية

شهدت المنطقة تغييراً جوهرياً في الملاحة الدولية بسبب المتاعب الأمنية المباشرة، مما كشف عن نقاط ضعف بنيوية في النظام التجاري العالمي.

أ. أثرت أزمة البحر الأحمر على الملاحة الدولية والتأمين البحري

إن المأزق الذي أطلقته استهدافات الحوثيين للسفن في مضيق باب المندب والبحر الأحمر، بهدف دعم غزة، لم تكن مجرد حادثة أمنية، بل كانت تحدياً مباشراً لحرية الملاحة الدولية تُبين الإحصاءات أن حجم التجارة العابرة عبر البحر الأحمر قد تراجع بنسبة تتجاوز 50% بعد ديسمبر 2023 (Smith & Jones, 2024, p. 45)، ما دفع شركات الشحن إلى تغيير مسارها حول أفريقيا. هذا التحول المكاني والمعيشي له تداعيات سريعة ومباشرة منها (UNCTAD, 2024, p. 3):

1- **زيادة مهلة وتكلفة النقل:** تسبّب المسار الأطول مروراً برأس الرجاء الصالح في زيادة ما بين 10 إلى 15 يوماً للرحلة، ما أفضى إلى تباطؤات هائلة في وصول المتاع ورفع أجور الشحن بأكثر من الضعف في بعض الدروب. (Peterson, 2024, p. 110)

2- **تصاعد نفقات التأمين:** زادت أقساط التأمين البحري ضد أخطار القتال في المنطقة بشكل ملحوظ جداً، مما أثقل كاهل كل حمولة قررت المخاطرة بعبور هذه المنطقة، وهو ما أسهم بدوره في صعود أسعار المستهلك النهائي (Inflationary Pressure)، لا سيما في أوروبا التي تُعتبر مقصداً أساسياً لواردات آسيا.

3- **تسليح الممر:** اقتصر التجاوب على صعود الأسعار، بل تضمن أيضاً تحركاً عسكرياً عالمياً تمثل في تكوين كتلتات كثيرة الجنسيات مثل "عملية حارس الرخاء" التي تقودها الولايات المتحدة، هذا يوطد مفهوم أن البحر الأحمر غدا ليس مجرد طريق للتجارة، ولكنه ميدان لاستعراض القدرات وتنافس للردع بين القوى العظمى والجهوية. (Blinken, 2024, para. 1)

ب. التداعيات الاقتصادية على قناة السويس ومصر

كانت قناة السويس هي الممر الأكثر تأثراً محلياً بالتقلبات الأمنية في البحر الأحمر، لكونها مصدراً رئيسياً للنقد الأجنبي ومركزاً لوجستياً دولياً، وقد أحدثت المشكلة تراجعاً كبيراً في إيرادات القناة بلغ مستويات مثيرة للقلق. (تقرير الملاحه السنوي لهيئة قناة السويس (2024):

- **فقدان الواردات:** أظهرت البيانات الأولية انخفاضاً ضخماً في عدد وحجم السفن المارة بالقناة، الأمر الذي أثر بصورة مباشرة على الميزانية القومية المصرية وزاد الضغوط على قيمة الجنيه المصري في وقت تحتاج فيه الدولة إلى استثمارات خارجية وموارد دخل مستقرة.
- **التحدي الإقليمي لمصر:** أبرزت الأزمة مدى المشقة التي تواجهها مصر في تأمين قناة السويس بشكل كامل بمعزل عن الأوضاع في جنوب البحر الأحمر، وأصبح أمان الملاحة المصرية مرتبطاً بمستوى الهدوء في اليمن، مما يعمق التعقيد الجيوسياسي لعمقها الإستراتيجي.

2.3 أسواق الطاقة المحلية: تقييم لتأثير الحرب على قيم وتوزيعات النفط والغاز

بصرف النظر عن الاضطرابات، أبدت أسواق الطاقة العالمية استقراراً مقبولاً مقارنة بأزمات ماضية، لكن الحرب غيرت مفهوم "زيادة الخطر" (Risk Premium) في تلمين الطاقة.

- **تأثير محدود ومُدار:** لم تشهد أسعار النفط صعودات فادحة، ويعود الفضل لعاملين أساسيين (BP Energy Outlook, 2024, p. 35):

- 1- الطاقة الفائضة (Spare Capacity) وتوافر طاقة إنتاج بديلة كافية لدى الدول الأساسية في أوبك+ (تحديداً السعودية والإمارات) ساعد في تخفيف القلق حول التوريدات.
- 2- الطمأنينة الحكومية: قادت تحركات منتجي النفط العرب الكبار إلى بث إشارات واضحة للأسواق الدولية حول تعهدهم بانتظام الإمدادات، وهو دور يشكل توظيفاً للقوة اللينة الاقتصادية لتلك الدول. (CSIS, 2024)

- **أمان الغاز وشرق المتوسط:** تزايدت الهواجس بخصوص استدامة إمدادات الغاز الطبيعي المسال الآتي من شرق المتوسط، إذ أدت الضغوط إلى توقف نسبي لبعض منصات الاستكشاف، ما أبرز أهمية هذا الميدان كمصدر بديل لأوروبا الساعية لتنويع مصادر الوقود بعيداً عن روسيا.

أهمية مضيق هرمز: رغم أن البلبه كانت في البحر الأحمر، فإن التهديد الأكبر للتجهيزات استمر في مضيق هرمز، مما جعل أي تصعيد مباشر بين إيران وإسرائيل أو الولايات المتحدة يهدد بقوة أكثر من خمس التزويدات النفطية الدولية. (Energy Information Administration (EIA), 2024, p. 2)

3.3 مصير المبادرات الاقتصادية البديلة: تقدير تأثير مشروع الممر الاقتصادي (IMEC)

أدت الحرب في غزة إلى تجميد فعلي للمشاريع الضخمة التي كانت تهدف إلى تثبيت هيكل اقتصادي إقليمي مستحدث يعتمد على الاعتراف المتبادل والأمان المشترك.

- **مشروع الممر الاقتصادي:** بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC) لقي هذا المشروع نكسة استراتيجية بليغة إذ كان الممر يركز بشكل رئيسي على ركيزتين أساسيتين: الاستقرار الأمني في المنطقة، وفتح العلاقات

بين السعودية وإسرائيل، أوضحت الحرب أن أي وصلة تجارية تعبر إسرائيل أو تعتمد على حمايتها المباشرة معرضة لمخاطر جسيمة، غدت الجدوى الاقتصادية للمشروع موضع استغراب في المستقبل القريب، الأمر الذي بدّل طموحات الهند وأوروبا في تأسيس مسار تجاري منافس لدرب الحرير الصيني ومسار قناة السويس. (Raja, 2024, para. 6)

■ **مشاريع الوصل الإقليمي:** عمومًا، أفضت الحرب إلى إعادة نظر في تبعات المخاطر في كلّ مشاريع الوصل والطاقة في المنطقة، كخطوط الأنابيب المقترحة بين بلدان شرق المتوسط، فالمشاريع التي كانت تركز على مفهوم "الهدوء الاقتصادي" باتت الآن مُلزمة بإدراج عبء أمني أضخم في تقديرات الجدوى (معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (CIHRS2024)، وهذا يضعف مفهوم الفصل بين الاقتصاد والسياسة في الشرق الأوسط ويُعيد الجغرافيا السياسية إلى مقدّمة الاهتمامات التجارية.

وخلاصة القول، بيّن التحليل الاقتصادي أن الحرب شكّلت صدمة جيوسياسية مُزدوجة رفعت بصورة دائمة من "مضاعف المخاطر" في تحديد سعر الطاقة، وقد أسفر تطوّر الملاحة في البحر الأحمر جرّاء تصرفات الأطراف غير الحكومية (الحوثيين) عن هبوط كبير في تدفقات قناة السويس، وتأكيد مقدرة هذه الأطراف على التأثير في الاقتصاد العالمي وكذا، أثبتت الأزمة أن التبادلات الاقتصادية الضخمة البديلة (مثل ممر IMEC) هي تحرّكات ضعيفة وعرضة للتهديدات العسكرية، الأمر الذي ينسف فكرة الفصل بين الاقتصاد والسياسة ويعيد الجغرافيا السياسية إلى مقدّمة الاهتمامات التجارية.

المحور الرابع: أدوار القوى العظمى وتبدل الموازين العالمية

أفرزت عملية طوفان الأقصى مرحلة مستجدة في تحولات الدول: إذ تضافرت الاحتياجات الأمنية مع إعادة تنظيم أولويات القوى الرئيسية، وبدت بوادر على انحسار قدرة أمريكا في فرض هيمنة صريحة كـ "ضامن وحيد" للاستقرار الإقليمي، بينما انتهزت الصين وروسيا فرصًا سياسية وتجارية لتعزيز نفوذهما في العالم العربي ومؤسساتهم العالمية (Yousef & Jian, 2024, p.5)

وانعكس هذا التغيير في المسارات الدبلوماسية، مواقف الاقتراع في الأمم المتحدة، وأدوات النفوذ الاقتصادي والسياسي التي استخدمها الفاعلون الكبار.

4.1 تحديات التأثير الأمريكي: تضالّ الجدارة والمعوقات الواقعية

أ. معيار الجدارة: من ضمان كامل إلى قدرة مقيدة

لطالما غدّت أمريكا الضامن التقليدي للاستقرار في الشرق الأوسط؛ لكن أحداث الحرب أظهرت تباينات بين الإمكانيات الفعلية، التصورات المحلية، ومسار واشنطن المتقلب، أوضحت تقارير وملاحظات دولية أن المساندة الأمريكية المستمرة لجهات معينة، إلى جانب قصور الممارسة الدبلوماسية في تسوية قضايا إنسانية مُتفاقمة، أسفر عن تآكل الثقة الشعبية لدى قطاعات عريضة في المنطقة تجاه دور واشنطن كمحاور محايد أو كداعم للثبات على المدى البعيد، هذه المؤشرات لا تعني تلاشي النفوذ الأمريكي، بل تُبين مداه، لا سيما عندما لا يقترن الدعم العسكري بتصوّر سياسي ودبلوماسي واضح وقابل للتحقيق عمليًا. (Pham et al., 2025, p.17)

ب. أدوات النفوذ الأمريكية

لا تزال الولايات المتحدة تتمتع بوسائل ملموسة (قدرات عسكرية، قوة اقتصادية، مواقع تحالفية) لكنها تظهر تحديات في تحويل هذه الإمكانيات إلى عواقب سياسية مقبولة محلياً (مثل أزمات النزوح والإغاثة)، وتزايد الاستنكار الدولي (الذي ظهر في مناقشات الأمم المتحدة، مما سبب إرهاقاً سياسياً جعل واشنطن تبدو كطرف أضعف في ترسيخ الإجماع العالمي حول تسويات مستدامة)، كما أن التغييرات الداخلية في أمريكا (تحولات إدارية، انقسامات حزبية) أسفرت عن

إشارات متباعدة بشأن التعهدات طويلة الأجل في الشرق الأوسط. (United Nations Security Council, 2025, pp. 5-6)

4.2 تعزيز مكانة الصين وروسيا: طرائق التأثير وتنمية القاعدة الدبلوماسية

أ. الصين: وسائل مالية وطرق دبلوماسية لا تفرض متطلبات سياسية مباشرة

وظفت الصين مازق المنطقة لتقوية صلاتها المالية والسياسية مع دول عربية محورية، عبر زيادة تمويلات البنية التحتية (في إطار مبادراتها كالطريق والحزام BRI) وعبر تحركات دبلوماسية (كالمساعي والجولات رفيعة المستوى) (U.S.-China Economic and Security Review Commission, 2024, p. 14)

ويعتمد نهج الصين على تقديم خيارات للنمو الاقتصادي دون فرض قيود سياسية، مما يجذب حكومات تسعى لتنويع حلفائها الخارجيين بعيداً عن إملاءات التشريع أو الشروط السياسية الغربية، تبين دراسات ووثائق رسمية وغيرها أن الصين تعتبر التفاعل الإقليمي فرصة لترسيخ أمن الطاقة والموارد، وبناء نفوذ سياسي عبر علاقات تجارية وتمويلية قوية. (Middle East Council on Global Affairs, 2024, p. 8)

وأظهرت عملية طوفان الأقصى 2023 الدور المتزايد الذي تسعى الصين إلى تثبيته في الشرق الأوسط، ليس بصفة فاعل عسكري مباشر، بل كقوة عالمية تستغل أدواتها المالية والدبلوماسية لخدمة أهدافها الاستراتيجية المستقبلية، وفي مقدمتها مبادرة الحزام والطريق، ولقد تعاملت الصين مع النزاع باعتباره خطراً محتملاً على ثبات المسالك التجارية وشبكات التوريد المتعلقة بالمبادرة، خاصة مع الأهمية الجيو-اقتصادية للشرق الأوسط كمركز ارتباط بين آسيا وأفريقيا وأوروبا ومن هذا الزاوية، اعتمدت بكين لغة سياسية تدعو إلى السكينة ووقف القتال، مع التشديد على المساعي الدبلوماسية واحترام التشريعات الدولية، في مسعى لرفع مكانتها كـ «قوة واعية» بديلة عن السلطة الغربية. وفي الإطار ذاته، استغلت الصين تداعيات النزاع لتقوية منظومة الشراكات الاستراتيجية مع بلدان المنطقة، سواء عبر تدعيم التنسيق مع دول الخليج العربي في ميادين الطاقة والبنى التحتية، أو توسيع صلاتها مع كيانات إقليمية مؤثرة كإيران وتركيا، بما يؤمن صيانة مصالحها المادية وتخفيف احتمالات الاضطراب، كما ساعد النزاع الصين على تكثيف وجودها الدبلوماسي في الملفات الإقليمية، مستفيدة من انحسار الثقة في الدور الأمريكي، وهو ما يعكس توجهاً صينياً متصاعداً نحو إعادة صياغة الموازين الإقليمية بما ينفع مقاصد مشروع الحزام والطريق، ويدعم مكانة الصين كقوة أساسية في المنظومة العالمية متعددة الأقطاب.. روسيا: توظيف النفوذ الأمني والسياسي المؤقت.

وظّفت روسيا تعقيدات الحرب لتبديل ترتيب ارتباطاتها مع دول في الشرق الأوسط عبر محاور عسكرية (تجهيزات، اتصالات أمنية)، سياسية (آليات تفاهم مع جهات إقليمية) واستغلال الفراغ الذي تخلفه القوى المعتادة (Smagin, 2025, para. 1) كما برزت روسيا في مواقف حاسمة في الساحات الدولية، مستعينة أحياناً بحق النقض أو التحالفات لكبح تصريحات دولية تهاجم بعض الممارسات، مما رسّخ دورها كمؤزع نفوذ بديل عن الغرب في ظروف محددة.

ب. مُحَصِّنَات مُجْمَعَة: تباين في التنافس

تُرَكِّز الصين على السُّبُل الاقتصادية والمنطقية، بينما تسعى روسيا للاستفادة من الفراغ الأمني والسياسي، والمآل هو أن الدول العربية أصبحت أقدر - بقدر أكبر من السابق - على التحرك ضمن نطاقات النفوذ لتعزيز مكانتها الاستراتيجية والمادية، الأمر الذي يفرض على الإدارة الأمريكية صعوبة في التكيف مجدداً مع واقع متعدد الأقطاب.

4.3 التنافس الاستراتيجي: اهتمامات القوى العظمى وتبديل الموقع الجغرافي للمحور

أ. تَغْيِير الأولويات: من أوكرانيا وآسيا إلى الشرق الأوسط (بصورة متقطعة)

أعادت عملية طوفان الأقصى ملف الشرق الأوسط إلى صدر الاهتمامات العالمية، وألزمت بعض القوى بإعادة تقدير مناوراتها بين ساحات متميزة (أوكرانيا، بحر الصين الجنوبي، القضية الفلسطينية)، هذا لا يشير إلى تراجع كامل

عن مسارات أخرى، بل إلى تحوّل في الموارد الدبلوماسية والتركيز الإعلامي والسياسي راهناً، وقد ظهر ذلك جلياً في استقبالات رفيعة المستوى، ونداءات ملّحة في مجلس الأمم المتحدة، وجهود لابتكار آليات تفاوضية محلية ودولية.

(United Nations Security Council, 2025, p. 8)

ب. أبعاد التنافس: الأمم المتحدة وساحة التصويت العالمية

كانت المحافل الدولية مظهرًا للتنافس؛ ففي العديد من مقررات ومذكرات مجلس الأمن والجمعية العمومية، تبيّن الاختلاف في الميول واضحًا: استخدامات حق الاعتراض، امتناع وتأييد؛ الأمر الذي يشير إلى إعادة تخطيط دروب الدعم والرفض، ويعرض قدرة الصين وروسيا على صياغة نتائج معينة أو إعاقة أخرى، بينما تسعى أمريكا للمحافظة على حيز سياسي يتيح لها تنفيذ تصورات محددة، وتُظهر سجلات التصويت ورصد السلوك داخل الأمم المتحدة تحوّلًا في موازين الأصوات وتشكّل تكتلات جديدة أو متحوّلة.

ج. التداعيات المُحتملة على النظام العالمي

على المدى المتوسط، إذا استمرت حالة التجاذب دون إطار محايد نافع، قد يتعاضد "التفتت" في النطاق الدولي: مناطق نفوذ جبهوية أكثر اتكالا على شريك واحد للتجارة أو الحماية، ونشوء كيانات بديلة للتمويل أو إعادة الإقرار (مثل آليات صينية أو سياقات روسية أو مساح إقليمية)، هذه الرؤية قد تُبدّل طرق التعامل مع الاضطرابات وصياغة المعالجات الدائمة. (Council on Foreign Relations, 2024, para. 1)

وباختصار، أظهر هذا الجانب أن النزاع أسفر عن إضعاف طفيف ومحدود للثقل الأمريكي وزوال لصفة "الضامن الأمني المطلق" في منظور الكثيرين وفي المقابل، استفادت القوتان المتصارعتان، الصين وروسيا، من هذا الفراغ، فرغزت الصين على تعزيز بصمتها الجيو-اقتصادية عبر الاستثمارات والتحالفات التي لا تفرض اشتراطات حزبية، بينما عززت روسيا موقعها الأمني والسياسي الآن كمنابو للغرب، والخلاصة هي نظام جهوي متعدد الأقطاب حيث تتمتع الدول العربية بخيارات أوسع للتنقل بين مراكز الثقل، مما يزيد من صعوبة إدارة أمريكا لشؤون المنطقة.

المحور الخامس: مستقبل المنظومة الإقليمية العربية وسبل التحول

يُشكّل التحوّل الجذري في موازين القوى المحلية، الذي أحدثه اجتياح طوفان الأقصى (2023-2025)، عائقاً أساسياً لتركيبية الساحة الإقليمية العربية ومبادئها الجوهرية فالنزع لم يكن مجرد جولة اشتباك، بل كان زلزالاً للكيان كشف المستور حول الافتراضات بخصوص إمكانية تهيمش القضية الفلسطينية، وأعاد تعريف حدود القدرة والنفوذ في المنطقة، وهذا المحور يطرح تقييماً شاملاً لوضع الكيان وتحديد المسارات المستقبلية المحتملة، وصولاً إلى استنباط تصور مركزي حول الفرق الاربعة والمتضررة من هذه المستجدات في الفترة الممتدة حتى عام 2025.

1.5 حال الساحة الإقليمية: هل تتجه نحو تزايد التفكك أم نحو إحياء أجهزة العمل العربي المشترك؟

تُظهر التفاعلات التي تلت حرب غزة أن البنين الإقليمي العربي يقف عند منعطف حاسم، إن الإجابة على مفترق التشردم أو الترابط تكمن في تدقيق كيفية تعامل الدول الفاعلة مع الانقسامات المتباينة التي نتجت عن الحرب.

أ. ترسيخ التشتت والتنافر:

الحقيقة توضح أن التشتت هو السمة الهيكلية المهيمنة، والمعركة عززته بدلاً من أن تزيله، ويمكن إدراك هذا عبر "مبدأ الأولويات المتباينة": (الخالدي، 2023، الفقرة 6)

- الاختلاف في المهام: ترى الدول الخليجية التي أسست صلات مع إسرائيل أن "الأمن المالي" ومجابهة النفوذ الإيراني كأسيقية قصوى، في حين ترى دول المواجهة (أو الوسيطة كقطر ومصر) أن "الاستقرار الأمني المباشر" وتجنب الانفجار الإقليمي هو الأهم.

- القُصور التنظيمي: هذا التنوع ينعكس في ركود مطلق للهيئات التنفيذية للعمل العربي الموحد (مثل جامعة الدول العربية)، التي تعجز عن إصدار قرارات إلزامية أو اتخاذ إجراءات عقابية جماعية، فالدول العربية لم تتفق حتى على منهج موحد لإدارة ملف الإعمار، ما يترك فجوة تملؤها الأطراف غير العربية.
- الضغط الشعبي مقابل المآرب الرسمية: تسببت المعركة في انقطاع بين العامة والسلطات، حيث أن السلطات التي أبرمت علاقات مُطالبية بصون مكتسباتها الاستثمارية، في حين دفع الشارع العربي نحو المُقاطعة والدعم الجماهيري للقضية الفلسطينية، مما يفرض على الحكومات حذرًا سياسيًا يزيد من صعوبة التنسيق المعلن.

ب. نطاق تطلعات "إعادة التفعيل" (الترابط):

على الرغم من وجود دعوات لـ "إعادة التفعيل"، فغالباً ما تكون عابرة وليست أساسية، أي تفعيل يقع سيكون مستمداً من مصلحة شخصية لصون استقرار مناطقي جزئي، وليس من يقين بالوحدة الوطنية. (مركز الإمارات للسياسات (EPC)، 2024)

- دافع الأمن المائي: قد تضطر دول الخليج ومصر للتعاون بصورة أحسن في مجال الأمن البحري (باب المندب) لمواجهة صعوبات الحوثيين، لكن هذا التعاون مقتصر مكانياً ولا يشمل القضية السياسية الفلسطينية.
- التباعد الإلزامي لإسرائيل: أدت عملية طوفان الأقصى إلى تححية مؤقتة لإسرائيل كطرف فاعل إقليمي يمكن الاعتماد عليه في التسويات الأمنية، مما قد يحث الدول العربية على استكشاف اتفاقيات داخلية لملء الفراغ، لكن هذا لا ينفي استمرار التفرق، العائق الرئيسي هو بقاء التفرق نتيجة انعدام تصور إقليمي عربي موحد يجمع القوى الكبرى (مصر، السعودية، الجزائر، وغيرهم).

2.5 مسارات ما بعد النزاع: استعراض وتبيان المسارات المحتملة لأوضاع القوى

تعتمد التقديرات بشأن مستقبل ميزان القوى على ثلاثة مسارات أساسية، يمثل كل منها حصيلة مرجحة لتفاعل القوى الداخلية والدولية:

أ. مسار الازدواجية القطبية المستحدثة (The New Bipolarity)

يفترض هذا المسار أن المواجهة نجحت في تيسير المشهد الإقليمي المعقد من خلال إعادة توضيح الحدود الفاصلة. (فرحات، 2024، ص. 45)

- الهيكلية: الكيان يتجه نحو قطبين متباعدين: القطب الأمريكي- الإسرائيلي- المُطَّع (الذي يهدف لاستعادة الزجر وإخفاء القضية مرة أخرى)، مقابل القطب الإيراني- الوكلاء- المعارض للسيادة (الذي ينصب تركيزه على دوام التنازع عبر الوساطة).
- النتائج: هذا المسار يعني أن المنطقة ستشهد تصاعداً في الجانب العسكري ومنازلة عسكرية متنامية بين الطرفين، لن يكون هناك مدى للمواقف الحيادية، وستضطر الدول العربية التي تسعى للاكتفاء الذاتي الاستراتيجي (كالسعودية) إلى اتخاذ خيارات صعبة بين أمنها الاقتصادي وتحالفاتها المألوفة.

ب. درب النظام المتعدد الأقطاب الإقليمي (Regional Multipolarity):

هذا المسار يرى أن الصراع أوضح عن قصور القطبية الأحادية الأمريكية في تحقيق الطمأنينة الإقليمية، ما يتيح مساحة لانتشار أوفى للقوى المحلية. (مراد، 2024، ص. 15)

- الهيكلية: تتقلص مقدرة أمريكا على فرض الترتيبات الحماية، وتظهر قوى محلية ذاتية (السعودية، تركيا، إيران) التي تتفاوض وتتكاثر بشكل انتقائي وفقاً للمصالح المتبادلة (مثل، تأمين استقرار سوق النفط أو سلامة الحدود).

- **النتائج:** قد يقود هذا إلى حلول مؤقتة (كمتابعة الاتفاق السعودي- الإيراني)، لكنه لا يضمن الهدنة بل قد يضاعف من تعقيد عملية البت، إذ يصبح التوازن الجهوي أكثر عرضة للتصدع ويعتمد على تسيير الخلافات عبر الأساليب غير المباشرة.

ج. درب الفوضى المُنسَّقة واستمرار عدم الاستقرار (The Managed Chaos):

هذا هو المسار الأكثر ترجيحاً في المدى القريب والمتوسط (2025-2027) لا يُفلح هذا النهج في إرساء كيان مستحدث، ولكنه يُديم وضع التوتر والأزمات التي تتم إدارتها.

- **الهيكلية:** تتسم بالسيولة، إذ تستمر العضلات الاقتصادية (تعطيل الملاحة البحرية)، وتتواصل التحركات العسكرية المتقطعة على الجبهات الجانبية (لبنان، اليمن)، دون أن تندلع حرب شاملة أو يتم الوصول إلى هدنة دائمة. (محمد عبد القادر، 2024، ص 150)

- **النتائج:** هذا يشير إلى أن الفاعلين سيحتفظون بنفوذ بارز وقدرة على تقويض أي تسويات أمنية، وتتحول البقعة المنطقة من نسق مؤسس على الدولة إلى نسق مُختلط (Hybrid System) تسيطر فيه الاهتمامات الاقتصادية الضخمة (الصين، روسيا) على المشهد الدبلوماسي، في حين تبقى القضايا الأمنية (فلسطين، إيران) مُعلَّقة دون معالجة جذرية.

3.5 الحصيلة الاستراتيجية: مَنْ ينتفع وَمَنْ يتضرر من التغيرات في ميزان النفوذ المحلي؟

يمكن تلخيص الميزان الاستراتيجي للتحول في موازين القوى كأثر مباشر لعملية طوفان الأقصى (2023-2025) على الشكل الآتي:

أ. الجهات الرابحة استراتيجياً (Strategic Gainers)

- إيران ومحورها: نالت دولة إيران ميزة استراتيجية في الردع الذي يعبر الحدود، برهنت أن تأثيرها يمتد عبر شبكة من الوكلاء القادرين على الإسهام في أمن المنطقة (البحر الأحمر) وتثبيت أهداف أعدائها الاستراتيجية (التطبيع) عزز هذا من الصديق العقائدي للمحور في الساحة العربية والإسلامية. (السيد، 2024، ص 60)
- القوى العظمى المتنافسة (الصين وروسيا): استفادت من تقلص الهيمنة الأمريكية وتدهور موثوقيتها تزايد وزن الدور السياسي الصيني في المنطقة، وتمكنت روسيا من توطيد ارتباطاتها الأمنية والمعيشية مع دول المنطقة كبديل أكثر اتزاناً عن الغرب، مستثمرةً انشغال الإدارة الأمريكية بالمسألة الأوكرانية. (هاني، 2024، الفقرة 10)

ب. القوى المتضررة استراتيجياً (Strategic Losers)

- إسرائيل (على المدى الطويل): تضررت فكرة "الأمان المطلق" وعقيدة الردع، واهتزت ثقة داعميها الغربيين والعرب في قدرتها على تحقيق السكينة الأشد أهمية هو توقف مسيرة التطبيع، الذي كان أساس مقاربتها لدمج ذاتها في المنطقة وتكوين تحالف إقليمي بمواجهة إيران. (الحربي، 2024، ص 88)
- أمريكا: تضررت مصداقيتها بوصفها سنداً للاستقرار والمعايير الدولية، ما سمح لخصومها باستغلال هذه الفجوة كذلك، إشغالها في المشرق أبعداً عن اهتمامها المركزي الاستراتيجي الأطول أجلاً في المحيط الهادئ لصدد الصين.
- الكيان الإقليمي العربي (كهينة متماسكة): عجز عن استثمار الشدائد كفرصة لتوحيد الجبهات، بل ازداد تفككه العملي وتآكد اتكاله الأمني على القوى الخارجية وغياب قدرته على صون مصالحه الاقتصادية المحورية (البحر الأحمر)، مما يبين استمرار حالة الضعف البنوي للكيان ككل. (معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (CIHRS)، 2024، الفقرة 9)

الخلاصة: أفضت المواجهة في غزة إلى تبدل موازين القوى من محاولة الهيمنة الإسرائيلية-الأمريكية إلى منظومة متعددة الأطراف متشابكة تتسم بتنامي تأثيرات الفاعلين من غير الدول وارتفاع كبير في التحديات الجيوسياسية التي تواجه الاقتصاد العالمي.

وختاماً، أضاف هذا المحور نتيجة مفادها أن الكيان الإقليمي العربي يتجه على المدى القريب والمتوسط نحو مسار الفوضى المنظمة واستمرار الاضطراب بدلاً من التماسك أو الثنائية القطبية البينة، فقد برهنت المعركة أن المنتصر الأساسي هو المحور الإيراني (بسبب الردع العابر للحدود وتجميد التطبيع) والقوى العظمى المتنافسة (روسيا والصين)، بينما كان الخاسر الأكبر هو إسرائيل (فقدان الردع وتجميد التطبيع)، وأمريكا (لتآكل المصداقية)، والكيان الإقليمي العربي كهيئة متضافرة (لفشله في صون مصالحه الجوهرية وتأكيد اعتماده الأمني).

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أبرزت الدراسة بوضوح، عبر تطبيق الأسلوب الوصفي التحليلي ومنهج دراسة البنى للمحاور الخمسة التي جرى بحثها، أن عملية طوفان الأقصى (2023-2025) لم تكن مجرد موجة عنف مؤقتة، بل كانت تحولاً جوهرياً ووقوعاً فاصلاً (Watershed) أعاد صياغة خرائط التأثير والاستقرار في الشرق الأوسط وتبعاً لذلك، فقد تأسست الفرضية الرئيسية للبحث التي افترضت أن القتال أفضى إلى تدهور ملحوظ في موازين القوى المألوفة لصالح جهات خارجة عن إطار الدول والقوى القطرية المعارضة لسبيل التطبيع.

وإن مصالح الدول في المنطقة تباينت وفقاً لموقعها وخططها؛ إذ ركزت إسرائيل على توطيد أمنها ووضعها العسكري والسياسي، في حين تحركت التيارات الفلسطينية لتأكيد قدرة الصمود ورفع شأن المعنويات في الداخل والخارج من ناحية أخرى، سعت دول كـ مصر وقطر إلى أداء دور الوساطة لتقليل التوتر وصون المدنيين، بينما أخذت إيران وتركيا مواقف مساندة للفصائل سياسياً وربما دعمها، مما يعكس سعيها لتعزيز نفوذها في المنطقة.

وهذه التقييمات المختلفة تدل على أن أي إعادة هيكلة محتملة لـ الشرق الأوسط الجديد بعد النزاع ستتأثر بشدة بتوازن القوى الإقليمي وخطط كل دولة، مع إظهار أهمية الجانب الدبلوماسي والإغاثي في النزاع، تحديداً في ظل تبعاته المباشرة على المدنيين الفلسطينيين ومستقبل الثبات الإقليمي.

آفاق البحث المستقبلي

انطلاقاً من التحولات التي لاحظها هذا الاستقصاء، ثمة مسائل جديدة تستوجب مزيداً من التحليل العلمي المركّز في الفترة اللاحقة:

1. مصير الدور التركي في الهيكلية الإقليمية المتغيرة: تحليل لكيفية تأثير النزاع على مكانة تركيا بين التوجهات العربية – الإيرانية – الغربية، ومستقبل تعاونها مع الكيانات الخليجية.
2. أثر التغيرات على البنية الداخلية الإسرائيلية: بحث مُتعمّق لمدى إمكانية إسرائيل في استعادة مبدأ الردع تحت وطأة الصعوبات الداخلية (السياسية والحربية) الناتجة عن الصراع.
3. التزويد العسكري الصيني للشرق الأوسط: بحث احتمالات تحول الدور الصيني من اقتصادي بحث إلى أمني-بحري في البحر الأحمر والخليج، لصون مكاسبها التجارية والاستثمارية الكبيرة.
4. مدى تأثير الاستخبارات المدمجة والتقنية على التوتر المستقبلي: تحليل لكيف ستقوم التقنيات المتطورة (كالطائرات المسيّرة والذكاء الاصطناعي) بتبديل منطق التوتر بين المجموعات الخارجة عن الدول والقوى المألوفة.

أهم النتائج وتأكيد الفرضيات

تم استخلاص النتائج الأساسية الآتية، والتي تمثل خلاصة للاستجابات المستنبطة للأسئلة البحثية وتأكيدها للافتراضات:

أ. إثبات الافتراض المحوري (انحسار القدرة الإسرائيلية وأهمية الدولة الفلسطينية):

- إقرار الافتراض المحوري: تبين الافتراض الأساسي للمبحث الذي نص على أن الحرب أدت إلى تراجع واضح في موازين القوى المعتادة لصالح كيانات من خارج الدول والقوى الإقليمية المعارضة لاتجاه التطبيع.
- اهتزت عقيدة الحماية والأمان المطلق الإسرائيلي، ما أثار تساؤلات رئيسية حول قصور القيادة والجيش.
- أعيد وضع أهمية القضية الفلسطينية كشرط ضروري لضمان أي استقرار إقليمي أو استئناف لخط التطبيع.

ب. إظهار الافتراضات الفرعية والإجابة على التساؤلات البحثية:

تدعيم الافتراضات الفرعية وأبرز النتائج

أسفر فحص المحاور عن أجوبة شافية للتساؤلات البحثية وتنبيهاً للفرضيات الفرعية المطروحة، وتتجلى أهم الاستنتاجات فيما يلي:

- إيقاف التطبيع: أحدثت الحرب تعطيلاً جوهرياً لمسار التطبيع، حيث أصبح الثمن السياسي والجماهيري للمضي فيه أضخم بكثير وتجسد هذا في اشتراط المملكة العربية السعودية مساراً مضموناً للدولة الفلسطينية لاستئناف أية علاقات.
- ترسيخ الردع الإيراني: تم إثبات الفرضية الفرعية الأولى حيث بينت ساحات الاشتباك الممتدة فعالية الطيف الإيراني في تسيير التوتر الإقليمي دون التورط المباشر، ووقفت إيران في إنجاز الردع غير المباشر عبر أذرعها، مما رسخ من وزنها الردعي.
- إعاقه الملاحة البحرية: أفضت توترات البحر الأحمر إلى اضطراب واسع بالتجارة العالمية وخسارة فادحة لعائدات قناة السويس، وفرضت إعادة تقييم للمخاطر الجيوسياسية على أسواق النفط والتجارة.
- تراجع مساعي الربط: تم إثبات الفرضية الفرعية الثانية إذ أفضى اضطراب الملاحة إلى إعادة النظر في جدوى الاستثمار في مساعي الربط الإقليمي كـ IMEC، الذي واجه صعوبة استراتيجية جسيمة لأن صموده صار مرتبطاً بشكل مباشر بالهدوء الإقليمي.
- ضعف النفوذ الأمريكي: أفضت الأزمة إلى انحسار النفوذ الأمريكي وتبيان سقف قدرته على فرض هيمنة واضحة، مما أحدث تراجعاً في الاطمئنان الإقليمي، وفسح مجالاً أمام الصين وروسيا لتقوية حضورهما كخيارات بديلة.
- مضي الكيان نحو عدم الاستقرار: تم تأكيد أن النسق الإقليمي يتجه صوب انقسام أعمق، وأن السيناريو الأرجح هو الفوضى المُدارة واستمرار التذبذب، حيث تتصاعد سلطة الفاعلين من خارج الدول وتبقى الجزئية العربية ملمحاً بنيوياً للنسق.

التوصيات السياسية والعلمية

بناءً على النتائج التي تثبت التحول في موازين القوى والمعضلات الحاسمة للنظام العربي الإقليمي، يطرح هذا البحث الإرشادات التالية:

أ. التوصيات السياسية (للقائدات وصناع القرار)

- إعادة تعريف الأمن الإقليمي: يتوجب على الدول العربية اعتماد مفهوم مُحدَّث للأمن الإقليمي يُسَلِّم بأن الأمن الاقتصادي (مثل تأمين الممرات المائية) مرتبط ارتباطاً وثيقاً بإنهاء القضية الفلسطينية؛ وينبغي أن يكون أي انخراط إقليمي أو دولي مشروطاً بوجود مسار سياسي نزيه لوضع نهاية للاحتلال والجبروت الإسرائيلي الغاشم.
- تعزيز التباحث المتبادل: ضرورة تفعيل آليات التباحث الأمني والاقتصادي المشترك العربي لمجابهة أخطار الجهات الفاعلة من خارج الدول، والعمل على استحداث صيغة عربية موحدة لمعالجة مأزق البحر الأحمر، لتكون بمعزل جزئي عن المظلة الأمريكية.
- اغتنام التعددية القطبية: استغلال التنافس الاستراتيجي بين القوى الكبرى (أمريكا، الصين، روسيا) لتحقيق التنوع الاستراتيجي في التحالفات الأمنية والاقتصادية، والتحرر من التبعية المطلقة لأي طرف وحيد.

ب. توصيات فكرية (للباحثين):

- دراسة "التكلفة السياسية": التركيز على تمحيص عقيدة "العواقب السياسية" (Political Cost) المترتبة على التطبيع في ظل الضغط الجماهيري، عوضاً عن إبقاء التركيز على المنافع الاقتصادية وحسب.
- صياغة نظرية الجهات الفاعلة غير الحكومية: بناء التصورات النظرية لتقصّي الأثر الجيواقتصادي المستدام للكيانات من خارج الحكومات (مثل جماعة الحوثيين) على سلاسل التوريد العالمية، بدلاً من قصر تحليلها في النطاق الأمني المحدود.
- تمحيص "النفوذ الإيراني غير المباشر": تحليل كيفية تحوّل "الردع غير المباشر" إلى أداة ثقل سياسي ودبلوماسي في الهيكل الإقليمي.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المراجع العربية

1. مايكل بيكر (2024) ، اختراق «شرط الاستقرار»: تقييم نقدي لفرضيات الأمن الإقليمي بعد اتفاقيات أبراهام في ضوء حرب غزة، المجلة الأمريكية للسياسة الخارجية، (1).
2. يوسف سليمان (2024) ، تحدي القوى من غير الدول للأمن الجيو اقتصادي العالمي: تقييم نقدي للتأثير الاقتصادي لحزب الله والحوثيين بعد حرب غزة، مجلة دراسات الشرق الأوسط، (3).
3. عادل القرني (2024) ، تحول أدوات القوة في الشرق الأوسط: من الجيو اقتصاد إلى الجيوش الأمنية بعد حرب غزة، مجلة السياسة العالمية، (2).
4. محمد عبد القادر محمد (2024)، تأثير حرب غزة على اتفاقيات أبراهام ومستقبل التطبيع في الخليج: قراءة في الأبعاد السياسية، مجلة دراسات الشرق الأوسط، (1).
5. صلاح مراد (2024)، التعاون العربي ما بعد الحرب: ضرورة أمنية أم استجابة ظرفية؟ مجلة المستقبل العربي، (536).
6. علي السيد (2024) ، الردع الإيراني في الميزان: دروس حرب غزة وتأثيرها على الأمن الإقليمي، مجلة الدفاع العربي، (4).
7. هيئة قناة السويس (2024) ، تقرير الملاحاة السنوي: تأثير المتغيرات الجيوسياسية على حركة المرور، القاهرة.

ثانيًا: التقارير والهيئات (عربي)

1. نورة الحربي (2024)، الاستراتيجية السعودية بعد طوفان الأقصى: إعادة تموضع أم تجميد للتطبيع؟ تحليل سياسات، المعهد العربي للسياسات.
2. أحمد الخالدي (2023)، تفكك منظومة الأمن الإقليمي في ظل الحرب على غزة: أدوار متضاربة ومصالح متقاطعة، تقرير استراتيجي، مركز الجزيرة للدراسات.
3. مركز الإمارات للسياسات، (2024) ، مواقف دول الخليج من حرب غزة: بين الضغط الشعبي والتحالفات الأمنية، تقديرات استراتيجية.
4. معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، (2024) ، مخاطر عسكرة البحر الأحمر وتأثيرها على الأمن الاقتصادي الإقليمي، تحليل سياساتي.
5. عصام أحمد هاني (2024)، النفوذ الصيني الروسي في الشرق الأوسط بعد الحرب: استغلال الفراغ الأمريكي، تقرير تحليلي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
6. نهاد أحمد مكرم عبد الصمد (2024) تحول ميزان القوى في الشرق الأوسط: دراسة في أثر الحرب على قطاع غزة. مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد 2. جامعة ديالى – كلية القانون والعلوم السياسية.
7. عماد عبد القادر عويس (2023) تأثير الحرب في غزة على التحولات السياسية في الشرق الأوسط منذ عام 2023. رسالة ماجستير غير منشورة، إحدى الجامعات العربية.

ثالثًا: المراجع الأجنبية

(Journal Articles)

- 1) F. L. G. (2024). The Gaza war and the end of normalization. *Survival*, (1).
- 2) Smith, J. W., & Jones, T. L. (2024). The Houthi challenge: Reshaping maritime security in the Red Sea. *International Security*, (2).
- 3) Peterson, R. M. (2024). Global trade routes in crisis: Costs and delays from the Red Sea diversion. *Journal of Maritime Economics and Logistics*, (1).
- 4) Sayigh, Y. (2024). After Gaza: How Palestinian politics will change. *Middle East Policy*, (1).

(Reports, Institutions & Policy Papers)

- 1) Hussein, E. (2023). Iran's strategy in the shadow of the Gaza war. Carnegie Endowment for International Peace.
- 2) Posen, B. R. (2024). Israel's strategic blunders: A self-inflicted crisis of confidence. *Foreign Affairs*.
- 3) Levitt, M. (2023). Uniting the axes: Iran's strategic response to the Gaza war. Washington Institute for Near East Policy.
- 4) Council on Foreign Relations. (2024). Houthi attacks in the Red Sea: Global economic and security implications.

-
- 5) UNCTAD. (2024). The mounting economic toll of the Red Sea crisis. Trade and Development Report Update.
 - 6) Blinken, A. J. (2024). The geopolitical repercussions of Operation Prosperity Guardian. Address at the Council on Foreign Relations.
 - 7) BP. (2024). Geopolitics and global energy security in the Middle East. Energy Outlook.
 - 8) CSIS. (2024). Saudi Arabia's energy diplomacy amid the Gaza conflict.
 - 9) EIA. (2024). Hormuz and Bab el-Mandeb: Critical oil transit chokepoints.
 - 10) Mohan, C. R. (2024). The Gaza war and the fate of IMEC: Infrastructure and instability. Foreign Policy.
 - 11) Yousef, T. M., & Jian, W. (2024). The Belt and Road Initiative ten years on. Middle East Council on Global Affairs.
 - 12) Pham, P. D., et al. (2025). U.S. strategy in the Middle East as a 21st-century Cold War gains steam. POMEPS.
 - 13) United Nations Security Council. (2025). Security Council report: Monthly forecast. United Nations.
 - 14) U.S.–China Economic and Security Review Commission. (2024). Annual report to Congress. U.S. Government Publishing Office.
 - 15) Middle East Council on Global Affairs. (2024). China and the Middle East in a changing world.
 - 16) Smagin, N. (2025). What does the new reality in the Middle East mean for Russia? Carnegie Endowment Commentary.
 - 17) Council on Foreign Relations. (2024). China in the Middle East.
 - 18) Amer, M. W. (2024). Personal reflections on Israel's war on education in Gaza. *Journal of Palestine Studies*, 53(4), 44–49
 - 19) John Diaz. The 2023–2025 Gaza War and the Crisis of the International Order. *International Studies Quarterly*, 69(1)

المواقع الإلكترونية:

1. <https://www.dohainstitute.org/ar/PolicyAnalysis/2024/2/1/saudi-strategy-after-al-aqsa-flood>.
2. <https://studies.aljazeera.net/ar/article/11833>.
3. <https://epc.ae/strategic-assessments/gulf-states-positions-on-gaza-war>.
4. <https://cihrs.org/news/17398/>.

5. <https://www.dohainstitute.org/ar/policy-analysis/2024/5/1/chinese-russian-influence-in-middle-east-post-gaza-war>.
6. <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/00396338.2024.2307567>.
7. <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/00396338.2024.2307567>.
8. <https://link.springer.com/article/10.1057/s41278-024-00271-x>.
9. <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/full/10.1111/mepo.12745>.
10. <https://carnegie-mec.org/2023/12/12/iran-s-strategy-in-shadow-of-gaza-war-pub-91225>.
11. <https://www.foreignaffairs.com/israel/israels-strategic-blunders-gaza>.
12. <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/uniting-axes-irans-strategic-response-gaza-war>.
13. <https://www.cfr.org/in-brief/houthi-attacks-red-sea-global-economic-and-security-implications>.
14. <https://unctad.org/publication/mounting-economic-toll-red-sea-crisis>.
15. <https://www.cfr.org/event/geopolitical-repercussions-operation-prosperity-guardian-blinken>.
16. <https://www.bp.com/en/global/corporate/energy-economics/energy-outlook/geopolitics-energy-security.html>.
17. <https://www.csis.org/analysis/saudi-arabias-energy-diplomacy-amid-gaza-conflict>.
18. <https://www.eia.gov/beta/international/regions/middle-east/chokepoints/>.
19. <https://foreignpolicy.com/2024/02/15/gaza-war-imec-india-middle-east-europe-economic-corridor-trade-infrastructure-instability/>.
20. <https://mecouncil.org/publication/the-belt-and-road-initiative-ten-years-on/>.
21. <https://pomeps.org>.
22. <https://www.securitycouncilreport.org/monthly-forecast>.
23. <https://www.uscc.gov/annual-reports>.
24. <https://mecouncil.org>.
25. <https://carnegie.ru/commentary/93689>.
26. <https://www.cfr.org/china-middle-east>.